الكيان الصهيوني . وعلى الرغم من انها فعلت ذلك تحت الارهاب ، والخوف من خطر التعرض للمذابح الجماعية وللاعتداء على الاعراض ، فقد اثبتت التجربة فيما بعد ان قبول التعرض لكل ذلك اهون شرا من الهجرة وتفريغ الارض . وبهذه الهجرة التي كان بعضها تهجيرا جماعيا بالقوة كما حدث لاهالي اللد والرملة ، لم يبق من السكان العرب ضمن ما يسمى بالكيان الصهيوني غير ١٠٪ من الشعب الفلسطيني اي ما يعادل ١٥٠ الى ١٧٠ الفا . اما المليون وربع المليون فلسطيني الذين طردوا من بيوتهم واراضيهم ، فقد توزعوا بين ما يسمى الان بالضفة الغربية ، وقطاع غزة ، فضلا عن شرقي الاردن ولبنان وسوريا والعراق . وبهذا فقد الفلسطينيون وجودهم على وطنهم الذي اغتصبه العدو الصهيوني وتمزقوا الى كتل منفصلة عن بعضها بعضا ، تعيش كل منها ضمن ظروف واوضاع اقتصادية وسياسية وقانونية وجغرافية خاصة متمايزة (حوالي ٩٠٠ الف في شرقي الاردن والضفة الغربية ، وثلث مليون في قطاع غزة ، وثلث مليون في لبنان وسورية ، وبضع عشرات من الالوف في العراق والاقطار العربية الاخرى) . والذين بقوا على ضفتي الاردن رزحوا تحت سيطرة الحكم الهاشمي ، واصبحوا تلقائيا تحت المعاهدة البريطانية الهاشمية . والذين كانوا في قطاع غزة اصبحوا تحت سلطة الحكم العسكري المصري ، اي حكم الملك فاروق الذي كان مرتبطا مع بريطانيا بمعاهدة ايضا . اما الاخرون الذين توزعوا في لبنان وسوريا والعراق وسائر البلاد العربية فقد اصبحوا تحت سلطة تلك الدول مباشرة ، واعتبروا مهاجرين لاجئين خاضعين لحكم المخابرات والشرطة . وكانت كل تلك النتائج مصحوبة مع سياسة هادفة ترمي الى الامعان في تصفية كل المؤسسات الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والنقابية والعسكرية . فمن جهة عمدت دولة الكيان الصهيوني الى اقتلاع المجتمع الفلسطيني من جذوره ، والقته خارج مناطق سيطرتها ، وانتهجت سياسة قمع وتصفية لكل ما هو فلسطيني فيما بين الفلسطينيين الذين بقوا تحت سيطرتها ، حيث ابقتهم تحت الاحكام العسكرية العرفية ، والغت قانونيا شخصيتهم الفلسطينية والحقتهم بكيانها « كمواطنين » من الدرجة الثالثة . اما في الضفة الغربية وشرقي الاردن فقد عمد الملك عبد الله وغلوب باشا الى تصفية كل ما هو فلسطيني عن طريق الغاء كل ما تبقى من مؤسسات فلسطينية وضم الضفة الغربية قانونيا وسياسيا ودوليا الى المملكة الهاشمية . كما عمد حكم الملك فاروق الى حكم قطاع غزة بوساطة حاكم عسكري مصري ، وهنا تجدر الاشارة الى ان قطاع غزة بقي محتفظا بطابع فلسطيني نوعا ما ولكنه مفرغ من كل مضمون سياسي .

قطاع غزة ١٩٤٨ — ١٩٥٠

كانت الهيئة العربية العليا قد حاولت تشكيل حكومة فلسطينية يعلن عنها فور انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين . ولكن هذه المحاولة اصطدمت بمعارضة شديدة من قبل الجامعة العربية . ولم تكن اصابع بريطانيا وامريكا بعيدة عن الضغط على الدول العربية بهذا الاتجاه ، خوفا من ان تضطر هيئة الامم للاعتراف بها بموجب قرار التقسيم . كما كان ذلك تمهيدا لعزل الشعب الفلسطيني كلية كطرف في الصراع ضد الكيان الصهيوني . ولكن دخول الملك عبدالله الى فلسطين ، وبدءه العمل باتجاهين : الاول ضم الاجزاء العربية المتبقية من فلسطين ، والتي تحت سيطرة جيش غلوب باشا ، الى مملكته ، والثاني : العمل على التفاوض والصلح مع حكومة الكيان الصهيوني ، ثم مجيء بعثة الوسيط الدولي الكونت ف. برنادوت تعزيزا لسياسة الملك عبدالله اذ اقترح ، كأساس لمفاوضات « السلام » ان « تشكل فلسطين وشرقي الاردن اتحادا يمثله عضوان احدهما عربي والاخر يهودي » (ايلول — سبتمبر ١٩٤٨) ، ادى الى ان تلقى تلك السياسة معارضة من بعض الدول العربية التي كانت تخشى من اطماع الملك